وبيروقراطي. والدولة في اليابان هي البيروقراطية. فلئن كان اليابانيون يعظّمون إمبراطورهم ويعتبرونه كائنًا من غير طينتهم يحظى بالتّقديس من لدنهم، فإنّه في الحقيقة لا يمارس سلطة فعلية، وإنما تمارس السلطة باسمه من قبل جهاز بيروقراطي كان يتكوّن في الغالب من طبقة الساموراي (المحاربين) الذي اقتنعوا بضرورة التحديث. وتثبت إحصاءات سنة ١٨٧٧ مثلا أنّ ٧٧٪ من وظائف الدولة كان يشغلها رجال من طبقة الساموراي. بيد أنّ سيطرة رجال من الساموراي على المناصب العليا في السلطة لم تعن سيطرة الساموراي كطبقة. بالعكس، تضاءل نفوذ هذه الطبقة شيئاً فشيئاً إلى أن صدر سنة ١٨٧٣ قرار إيقاف رواتب أفرادها. وبعبارة أخرى، لم يعد رجل الساموراي ذا قيمة في المُجتمع إلاّ إذا ما قبل التحوّل من عالمه الحربي القديم إلى عالم البيروقراطية التحديثيّة، وأصبح موظّفاً في نظام الدولة المركزية الناشئة. وإلى اليوم، يقول الكاتب، تظلّ البيروقراطية هي الطرف الأقوى في اليابان، أقوى من البرلمان والأحزاب والهيئات. فهذه البيروقراطية هي التي صنعت نهضة اليابان ومجدها. بيد أنّ الطابع الإكراهي لهذا التحديث قد طرح منذ العقود الأولى قضية الشرعية ودفع إلى التّمرّد. وكانت البداية مع طبقة الساموراي نفسها التي استفاد منها من أصبح في جهاز الدولة وتضرّر من بقي في خارجها، فاندلعت حركات احتجاجية، عنيفة أحيانا، منذ قرار إيقاف رواتب الساموراي سنة ١٨٧٣. وتلتها حركات احتجاجية واسعة من المزارعين الذين تضرّروا من جراء تكثيف النشاط الصناعي على حسابهم، ووصل الأمر حدّ مواجهات مُسلحة بين الساموراي والجيش الحديث انتهى بانهيار أسطورة الساموراي.

إلى جانب هذه الاحتجاجات النابعة من قوى ماضوية فقدت امتيازاتها أو مصالحها، نشأت حركات أخرى من داخل أيديولوجيا التحديث، تعارض الطابع الإكراهي والبيروقراطي للسلطة، وتطالب بحكم دستوري مقيّد، على غرار دول أوروبا. ولم تكن الثقافة اليابانية القائمة على الهرمية والطاعة مؤهلة لتقبل الخلاف والتعددية والحوار. وكانت قضية الطاعة للإمبراطور قضية مُقدسة، وتعاقب القوانين اليابانية بصرامة كلّ من يتجرّأ على نقد الإمبراطور ولو نقدًا لطيفًا. ولعلّ من الطريف أيضًا أن نعلم أنّه في عصر النهضة اليابانية، كانت القوانين اليابانية تعاقب أيضاً كلّ امرأة تشارك في النقاش العام، إلى أن تشكّلت الحركة النسائية التي ناضلت من أجل إلغاء هذه العقوبات.

كان على المُحتجين حينئذ أن يتجنبوا تهم المسّ بقداسة الإمبراطور، فنشروا صورة أخرى عنه تجعله شخصًا خيّرا ومحبًا لبلده ولمواطنيه لكنه واقع في أسر البيروقراطية عاجز عن فرض إرادته عليها، يقضي كلّ وقته حزينًا في قصره يتألّم مع مواطنيه من التجاوزات التي تقوم بها البيروقراطية. هكذا ظلّ الإمبراطور في اليابان محلّ إجلال وتقديس من الجميع، فالبيروقراطية تحكم باسمه، والفئات الماضوية تقدسه، والفئات التقدمية تتصوره متعاطفًا معها. وكانت هذه الوضعية السياسية فريدة من نوعها ولا علاقة لها بالتحديث السياسي الغربي إلاّ في الظاهر. وقد رأى العالم كلّه في الحرب العالمية الثانية كيف واصل آلاف

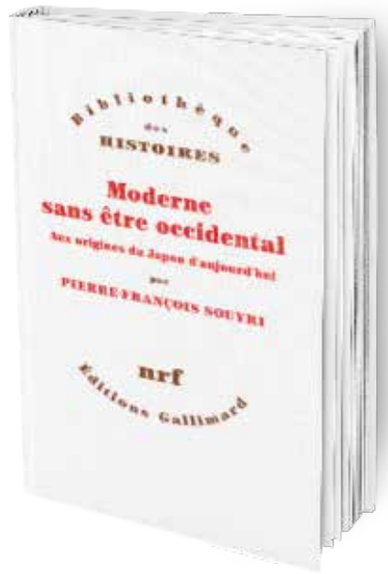

الجنود اليابانيون عملياتهم الانتحارية رغم اقتناعهم بالهزيمة، ثمّ توقفوا عن الحرب في اللحظة التي دعاهم فيها الإمبراطور على موجات الأثير للاستسلام. لم تكن الظاهرة نتيجة التراث الياباني القديم المقدس للإمبراطور بقدر ما كانت نتيجة النهضة اليابانية التي وضعت الإمبراطور فوق كلّ الخلافات وضمنت بذلك وحدة البلد وإمكانية إنقاذه في كل الظروف. ومنذ أن أعلن أوّل دستور ياباني في ١٨٨٩/٠٢/١١، أطلقت على الإمبراطور تسمية رسمية تعني «المنحدر من السماء»، وينصّ فصله الأوّل على أنّ اليابان تحكمه الأسرة الإمبراطورية والفصل الثاني على أنّ الإمبراطور مُقدس. ولم تتغيّر هذه المُعطيات إلاّ بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. وهذا النظام السياسي الذي صاحب نهضتها لا يُمكن أن يعدّ نظاما استبداديًا، بما أنّ السلطة الحقيقية لم تكن بيد الإمبراطور، ولا نظاماً ديمقراطياً، بما أنّ كلّ القرارات التي تصدر باسم الإمبراطور لا تُناقش. أجل كان لليابان دستور وبرلمان وأحزاب وجمعيات وقوانين، على النمط الأوروبي، لكن حقيقة السلطة كانت شيئاً مغايرًا. ولولا هذه السلطة لما تحققت النهضة اليابانية، فالتحديث في اليابان لم يقتصر على الاقتباس من الغرب وإنما أنتج وضعيات لا تجد لها مقابلاً في الغرب ولا في البلدان الأخرى.

هل يُمكن لهذه المعطيات، ولأخرى كثيرة يعرضها هذا الكتاب الثريّ، أن تتخذ سنداً للأطروحة الرئيسية التي دافع عنها الكاتب، أي اعتبار النهضة اليابانية تجربة نجحت في التحديث دون الوقوع في التغريب؟ الواقع أنّ القارئ قد لا يقتنع تماماً بهذا الحكم. من الطريف أن نرى أنّ الحداثة قد انتشرت بفضل اعتقاد عامة اليابانيين أنّ كلّ ما يصدر عن الإمبراطور مُقدس، مثلما يبدو طريفاً اليوم أن تصبح الصين ثاني اقتصاد رأسمالي في العالم بقيادة حزب شيوعي. لكن هل يُبرّر ذلك الحديث عن حداثة يابانية منفصلة عن الحداثة الغربية؟ ثمّة مسألتان لهما حساسية ودقة لا يمكن تجاوزهما. أوّلا، هل اختلاف المسالك يعني اختلاف الوسائل أم اختلاف الغايات؟ وثانيًا، هل أصبح الاختلاف بنية قارة أم أنه مثّل مرحلة انتقالية؟ السؤال الأوّل يحيلنا إلى تعريفات الحداثة ذاتها، والفارق بينها وبين التحديث، ويطلب عروضًا مطولة ليس هنا محلّها. إذا افترضنا مثلاً أنّ الغاية كانت الانتقال من نمط اجتماعي إقطاعي إلى نمط اجتماعي صناعي، فإنّ اليابان يكون قد قبل التخلص من عالمه المألوف لينخرط في عالم لم يعرفه إلاّ من خلال الالتقاء بالغرب. أصبح اليابان منافسا للبلدان الغربية بصناعاته لكنه أصبح غربياً أيضًا بنمطه الاجتماعي المترتب على التصنيع المكثّف. هل يعتبر هذا تحديثا أم تغريبا؟ لعلّ الجواب يتحدّد أساسًا بالدلالات التي نختارها للتعريف بالكلمتين، إذ لا يخفى أن «الغرب» كلمة قد فقدت معناها الأصلي الجغرافي، بدليل نسبة اليابان إليه وهو جغرافيا في الشرق الأقصى. فكلمة «غرب» يمكن أن تطلق على كلّ المُجتمعات المصنّعة المرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقًا بما يترتب على التصنيع من مبادلات دولية وأنماط استهلاك موحّدة.

أمّا السؤال الثاني المُتعلّق بالراهنية فإنه يفترض مدى تاريخيا طويلا للحسم. يمكن أن نتساءل مثلاً إلى أي مدى ستظلّ الصين الرأسمالية تحت قيادة حزب شيوعي؟ ونرجّح أنها ستنتهي يوماً ما إلى رفع هذا التناقض وتحديث نظامها السياسي كي يتلاءم مع نظامها الاقتصادي. من المرجح أنّ العديد من اليابانيين المُستنيرين في عصر النهضة كانوا ينظرون بنفس الكيفية لمستقبلهم، آملين تحديث النظام السياسي بعد تحديث الاقتصاد والمجتمع. وبصفة عامة، نرى أنّ المجتمعات التي لم تكن السبّاقة في مجال التصنيع تسعى إلى الاستدراك باستعمال قوّة السلطة، وعلى هذا الأساس يكون التحديث الآسيوي من هذا النوع، كما في اليابان سابقاً أو في الصين وكوريا وماليزيا، إلخ.

المهمّ في الكتاب ليس تقديم الجواب الشّافي على السؤالين المطروحين، لكن عرضه الطريف للتجربة اليابانية، إذ يسلّط أضواء كثيرة غير مألوفة في الدراسات التي تنحو في الغالب إلى تصوير التحديث الياباني في شكل خطي. وربما يذكر هذا الكتاب بمحاولة سابقة لباتريك سميث (اليابان: رؤية جديدة، نشر معرباً بالكويت: ٢٠٠١) لكنّه يتفوّق عليه تفوّقا واضحاً في كشفه للمؤثرات الصينية للنهضة اليابانية، وتحليله لمدونة أوسع ضمت الصحف والآثار الأدبية لعصر النهضة اليابانية. ولا شكّ أنّ الدراسات المُقارنة بين النهضتين العربية واليابانية ستستفيد كثيرًا من المعلومات الثرية التي يتضمنها هذا الكتاب حول النهضة الثانية.

الكتاب: حديث دون أن يكون غربيا: في أصول اليابان الحالي
المؤلف: بيار فرنسوا سويري
الناشر: باريس، غالمار، ٢٠١٦
اللغة: الفرنسية

* أستاذ كرسي اليونسكو للدراسات المقارنة للأديان

حديث دون أن يكون غربيا: في أصول اليابان الحالي لبيار فرنسوا سويري

محمد الحداد *

ما زالت التَّجرُبة اليابانيّة تُثير اهتمام العَالم وتطرح سؤالاً يبدو من قبيل السهل المُمتنع: هل اليابان جزء من الغرب، قبل بالتَّخليّ عن خصوصياته ليُصبح البلد المُصنّع والحديث الذي نعرفه اليوم، أم أنّه يمثّل نموذجاً مختلفاً عن الحضارة الغربية ومنافساً لها؟

السؤال في ذاته ليس جديدًا، لكن المُقاربة التي يطرحها هذا الكتاب غير مسبوقة. فقد دافع هذا الكتاب الضخم عن فرضية طريفة، تتمثّل في القول بأنّ النهضة اليابانية ليست مدينة للغرب فحسب لكنها مدينة أيضًا للصين، وأنها لم تقتبس من الغرب وحده وإنّما اقتبست خاصّة من الصين!.

من المؤكّد أنّ صاحب الكتاب قد أعاد طرح السّؤال القديم حاملاً مُعطيات جديدة ستدفع حتماً إلى إعادة فتح الملف والتّعمّق في القضيّة. والكاتب بيار فرنسوا سويري يُعدّ من كبار المتخصّصين في تاريخ اليابان، أصدر سنة ٢٠١٠ كتاب «تاريخ جديد لليابان»، ثمّ سنة ٢٠١٣ «تاريخ اليابان في العصر الوسيط»، وهو يُواصل قراءته التجديديّة لتاريخ اليابان عبر هذا الإصدار الجديد (٢٠١٦) الذي يُركّز الاهتمام على قضيّة الاقتباس والموقف من التراث والحداثة لدى اليابانيين في العصر الحديث.

ومن نافلة القول التأكيد بأنّ الدراسات العربية مدعوّة إلى الاهتمام بقضيّة النهضة اليابانيّة، التي انطلقت متزامنة تقريبًا مع النهضة العربيّة، ونجحت في ما فشلت فيه الثانية. وبما أنّ النهضة اليابانية قابلة لتطورات وتأويلات مُختلفة في طريقة قراءتها، فإنّ الدراسات المُقارنة مطالبة بدورها بمُتابعة هذه التّطوّرات والتّأويلات. وطبعاً لم تكن هذه المقارنة من اهتمامات صاحب هذا الكتاب ولا من اختصاصه، لكنّ قارئ الكتاب سيندهش للتشابه الكبير في القضايا المطروحة بين النهضتين. إنّ إدخال الكاتب للتراث الصيني كجزء من فكرة النهضة اليابانيّة يعني أنّ مُفكري هذه النّهضة كانوا مثل مفكري النهضة العربية، متردّدين بين الحداثة والتّراث. غير أنّ التراث في التجربة اليابانيّة لم يكن تراثاً يابانيًا صرفاً، فالفكر الياباني لم يكن في درجة من النضج تؤهله لمُنافسة الفكر الغربي الوافد، فتوجه اليابانيون إلى تراث الصين الذي بدا لجزء من مُفكري النهضة أقرب إليهم وألصق بالمقولات والمفاهيم المألوفة لديهم. وعلى هذا الأساس، يُبيّن الكاتب أنّ النهضة اليابانيّة كان يتنازعها تياران: تيار تحديثيّ يقتبس آراءه ومرجعيّاته من الفكر الغربي، وتيار يدعوه بالآسيوي يُعيد صياغة الفكر الصيني صياغة حديثة ليتولّى وظيفة النهضة. وقد ترتّب على هذا النّزاع اختلاف أيضًا في تصوّر مستقبل اليابان (في القرن التاسع عشر). ففي حين رأى أصحاب الاتجاه الأوّل أنّ بلدهم ينبغي أن يصبح جزءًا من «العالم المتحضّر» الذي يقوده الغرب، كان أصحاب الاتجاه الثاني يدعون إلى أن يقود اليابان آسيا من أجل تأسيس حضارة شرقيّة تواجه الحضارة الغربيّة الغازية والعنيفة، على أن تقتبس مبادئها من الفكر الصيني ذي التوجّه الإنسوي العريق.

وقد خصص مقدّمة كتابه لهجوم حادّ على ما يعتبره النظرة الغربية الاستعلائية في كتابة تاريخ الحضارات الأخرى، والحضارة اليابانية تحديدًا، وهو ما سعى إلى مراجعته في هذا الكتاب، وسنعود لاحقًا لتقييم مدى نجاحه في إقناعه قارئه بهذا التّوجّه الجديد. ولا ينفي الكاتب طبعًا أنّ الإعجاب بالغرب كان أحد عوامل تلك النهضة، لكنه لم يكن العامل الوحيد. هذا الإعجاب كان يعتبر في عصر النهضة اليابانيّة (القرن التاسع عشر) سعياً للتّحضّر، وبرزت في البداية كلمة يابانية تعني التّحضّر قبل أن يظهر لاحقًا المُقابل الياباني لكلمة حداثة (يلاحظ أنّ هذا أيضًا ما حصل في الفكر العربيّ، إذ ظهرت كلمة «تمدن» قبل ظهور كلمة «حداثة»!). وكانت القرارات الأولى التي اتخذتها السلطة الحاكمة في عهد الإمبراطور مايجي هي منع بعض العادات القديمة التي اعتبرت منافية للحضارة، على غرار خروج الرجال شبه عُراة في الشوارع عند اشتداد الحرّ، أو التبوّل في الطريق العام.

لكن الاقتباس سرعان ما تجاوز هذا المستوى، فقد أنشأ اليابانيون آنذاك معهدًا مُهمّته متابعة الأفكار الجديدة في الغرب وترجمة المُفيد منها. وتمّ تشجيع السفارات والبعثات إلى الغرب، وكما اطّلع العرب على الحضارة الغربيّة لأوّل مرّة من خلال «تخليص الإبريز» للطهطاوي، فقد نشر الياباني «فوكوزاوا يوكيشي» ملخّص رحلاته إلى أوروبا في كتاب صدر سنة ١٨٦٦. وتلاه سنة ١٨٧٨ مؤلّف لـ«كوم كونتاك» عنوانه «الوصف الحقيقي لما يرى في الغرب». وإلى حدّ السبعينيات من القرن التاسع عشر، زار أوروبا أكثر من ثلاثمائة مبعوث ياباني، أدرك أغلبهم الهوّة التي كانت تفصل بلادهم عن الغرب، والخطر الذي يتهدّده إذا ظلّ على حاله. وهكذا بدأت تنتشر فكرة «التنوير»، وظهرت سنة ١٨٦٠ كلمة يابانية للتعبير عنها، وقد أثبت الكاتب أنّها تركيب مقتبس من الفكر الصيني الكلاسيكي ويعني العالم الذي تسود فيه الفضيلة والفكر الراقي.

بيد أنّ أهمّ البعثات اليابانية هي المعروفة ببعثة «إواكورا» سنة ١٨٧١ التي ضمّت نصف الطاقم الحكومي إضافة إلى مُثقفين ومستشارين، وزارت واشنطن ولندن وباريس وبرلين، وانتهى المشاركون فيها بعد عودتهم إلى بلدهم إلى أنّ أربعين سنة من الحضارة تفصلهم عن الغرب فلا بدّ من البدء فورا بتدارك هذا التأخّر التاريخي. وبذلك بدأت سياسات إلزامية للتحديث. مثلت هذه البعثة إحدى اللّحظات المفصلية في العصر النهضوي، وحدّد المصلحون الأولويات في تنظيم مركزي للدولة يحرم الإقطاعيين من نفوذهم القديم، وتنظيم حديث للتعليم على النمط الغربي، إضافة إلى تحديث الجيش الذي كان قد بدأ منذ فترة. وأصدر «يوكيشي»، صاحب الرحلة التي أشرنا إليها، رسالة في تمجيد التعليم ذاع صيتها في اليابان وظلّت تدرس في المدارس على مدى عقود. وممّا يؤكّد القدرة العجيبة لليابانيين على التواضع من أجل تحقيق نهضة حقيقيّة أنّ هذا الشخص نفسه كتب رسالة عنوانها «موجز في الحضارة»، يقسّم فيها البشر إلى ثلاثة أصناف: المتحضرون، ونصف المتحضرين، والهمج، ووضع اليابانيين في الصنف الثاني، داعيًا إيّاهم لتحقيق الإصلاحات ونشر التعليم للارتقاء إلى الصنف الأوّل.

لقد أدركت النخبة اليابانية أنّ الإصلاحات الإدارية لن تنجح إذا لم تصاحبها إصلاحات فكريّة، ولئن ذهب البعض إلى حدّ الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية، فإنّ الأغلبيّة ظلّت مُتمسّكة بلغتها، واتجهت إلى الفكر الصيني الكلاسيكي لتقتبس منه الكثير من الكلمات والمفاهيم التي يمكن أن تستعمل في ترجمة الأفكار المُقتبسة من الغرب. ومن هنا يُطرح المصدر الثاني للنهضة اليابانية، وهو المصدر الصيني، وتبدو آثاره بارزة من خلال جذور الكلمات التي استعملها اليابانيون للتعبير عن مفاهيم مثل الحضارة والأنوار.

إنّ النظرة السائدة التي تقرأ تحديث اليابان منذ سنة ١٨٦٨ إلى اليوم على أنّه تطوّر خطي غير متوقّف هي نظرة خاطئة، هذا يثبته الكاتب من خلال درس عشرات الكتب والصحف اليابانية المنشورة منذ بداية النهضة إلى الثلث الأوّل من القرن العشرين. وسبب ذلك أنّ عمليات التحديث الأولى قد فرضت بسُلطة الدولة، وبدت للكثيرين ذات طابع إكراهي